تعليم وتعلّم مهارات حلّ النزاعات بالطرق السلميّة في مجتمعات ما بعد الصراع: بين استنفاد أسباب الصراع وضرورات استتباب السلم

د. عادل خليفة

الجامعة اللبنانية

L'enseignement et l'apprentissage de la résolution des conflits dans les sociétés d'après-guerres: entre fin des affrontements et nécessité de la paix civile permanente

Adel Khalifé
Université Libanaise

Cette présentation examine certaines des dimensions importantes des sociétés post-conflit dont les défis de construction d'une société unifiée et cohérente. La question problématique de l'intervention est de savoir comment se passe la consolidation de la paix après les conflits, les guerres civiles et les modalités de la formation sur la façon de régler les différends par des moyens non conflictuels.

من البديهي القول إن الحروب الأهلية والصراعات الداخلية تؤثر تأثيرًا كبيرًا على المجتمعات داخل الدول المتنوّعة والمتعدّدة الإثنيات والأعراق واللغات والأديان وتنعكس سلبًا على النسيج الإجتماعي لهذه الدول فتزداد تفكّكًا وانقسامًا وتناحرًا. بالإضافة إلى تدمير البنية التحتية والدمار الذي يصيب المباني والمؤسّسات والأماكن السكنية، فإن الحروب تصيب البشر بما هو أكثر من التقتيل والتشريد فتزيد الأحقاد وتصبح المجتمعات أرضًا خصبة لكل أنواع القتل والعنف والتطرف، وعرضة لنزاعات بأشكال أخرى ومتجدّدة. وأشارت التجربة إلى أن العديد من الدول التي شهدت صراعات وحروبًا، تجدّدت فيها الصدامات من نوع آخر لأن الحلّ السياسي لم يكن مناسبًا لإرساء السلام والإستقرار. إزاء هذا الواقع، يلجأ المجتمع الدولي غالبًا إلى تكييف وتعزيز ثقافة حلّ النزاع بالطرق السلميّة بالإضافة طبعًا للعديد من المقوّمات التي يت عيّن على الدولة المعنية أن تعوّل عليها لتحقيق الإستقرار وتعزيز السلام. لذلك كيف يستطيع الناس أن يبنوا السلام بعد صراع دموي أو نزاع عنيف؟ كيف يمكن إعادة بناء مجتمعات مزّقتها الحروب والصراعات مثل العديد من دول العالم ومنها العراق ولبنان وسوريات وبعيدًا عنّا البوسنة والهرسك ورواندا؟ سنجاول الإجابة عن هذه التساؤلا بالتطرّق إلى دور المدرسة في حل النزاعات بالطرق السلميّة ومن ثم نقترح الحلول السياسية والإجتماعية والإقتصادية التي يمكن أن تؤدّي إلى إحلال السلام والإستقرار في مجتمعات ما بعد الصراع.

أولاً: التربية والمدرسة

السلام هدف إنساني وغاية نبيلة تسعى الإنسانية لتحقيقهما، وقد ازدادت الدعوة للسلام والعمل على إرساء دعائمه وتعميمه في العصر الحديث، بعد الحرب العالمية الثانية وقيام هيئة الأمم المتحدة كأداة

تفاهم تجمع شعوب العالم حول هذا الهدف. ويعتبر الإهتمام بالسلام ضمن منظومة المواطنة ومستلزمات تحقيقها وضمن الأطروحة التربوية للمدرسة. فالتربية هي دعوة للحياة والحياة في جوهرها هي السلام مع الذات ومع الآخرين ومع البيئة المادية. ومن هنا، فإن التربية من أجل السلام تتراوح في مداها من السلام بين الدول والشعوب إلى الأفراد داخل الأسرة أو الجماعة وصولاً إلى الإنسان نفسه. والسلام مطلب إنساني بدونه يعيش الإنسان في فزع وترقّب يفقدانه اتّزانه ويجعلانه ينظر إلى الناس ما حوله على أنهم أعداء ويفقدانه صداقة الناس واحترامهم. والإنان اجتماعي بطبعه فإذا فشل في التكيّف اجتماعيًّا فإنه يفقد سلامه ويشعر بالعزلة والتقوقع حول الذات. والسلام مطلب اجتماعي واقتصادي لأن الخلافات تؤثر على قدرة الفرد الإنتاجية وتجعل دخله متدنّيًا وامكانياته ضعيفة كما وأن الرفاهية التي يتمتّع بها الفرد قد تعود بالدرجة الأولى للمستوى الإقتصادي للدولة التي يحمل هويّتها.

المدرسة وحدة اجتماعية لها بيئتها الخاصة التي تساعد بدرجة كبيرة على تشكيل احساس الطالب بالفاعلية الشخصية وفي تحديد نظرته تجاه البناء الإجتماعي القائم فهي تلعب دورًا حيويًّا في عملية التنشئة السياسية خاصة أنها تمثل الخبرة الأولى والمباشرة للطالب خارج نطاق الأسرة. وذلك من عدة زوايا: فهي تتولى غرس القيم والإتجاهات السياسية التي يبتغيها النظام السياسي بصورة مقصودة من خلال المناهج والكتب المدرسية والأنشطة المختلفة التي ينخرط فيها الطلاب وليس بصورة تلقائية كما هو الحال في الأسرة أو المؤسسات الأخرى. كما أن المدرسة تؤثر في نوع الإتجاهات والقيم السياسية التي يؤمن بها الفرد.وذلك من خلال علاقة المعلم بالطالب ومن خلال أداء المعلّم لعمله ومن خلال التنظيمات الإدارية. إذًا، هناك دور كبير للمعلّم – وللطلاب وعلاقته بالمعلّم

والتنظيمات الإدارية. كما وأن الأساليب والطرق التعليميةللمواطنية تلعب دورًا كبيرًا في إعداد الطالب للسلام.

ومن أجل تعليم المواطنية بشكل صحيح، يجب التشديد على الأمور التالية: الإنتماء، الحقوق والواجبات، المشاركة المجتمعيّة والقيم العامة, وتعميم ثقافة المواطنية والإنتماء إلى الوطن، وطن المؤسّسات، دولة القانون التي تحمي الجميع والإبتعاد كلّ البعد عن الإنتماء الطائفي والقبلي والمذهبي.

هذا ويعتمد مستوى فعالية تربية السلام على العملية التعليمية – التعلّمية والعوامل المؤثرة عليها داخل الصف وتُعتَبَر المعارف والمهارات والقيم المُكتسبة من العناصر الأساسيّة في الجهد الذي يتشارك فيه مجتمع المدرسة مع المجتمع المدني والسلطة السياسية والمنظمات الدولية الساعية لتحقيق ثقافة السلام. لذلك فإن دور المدرسة مهم في التأسيس لممارسة هذه المهارات والإنفتاح على أبعادها

ثانيًا: طرق التدخل

يُعتبر كل سياق من العنف الداخلي فريدًا بطبيعته، ولكن ثمة مسائل متكرّرة تبدو مشتركة في العديد من الصراعات ويمكن أن يتم التعاطي معها من ضمن سياق موحد:

- أنماط حركة اللاجئين التي تصحب النزاعات والصراعات العرقية والحاجات المتنوعة والمترتبة عن ذلك؛
- عمليات إصلاح وإنشاء وتشغيل البنى التحتية، مثل النقل والصرف الصحي ومياه الشرب والكهرباء والإتصالات؛
- الإيواء والعناية الطبية والخدمات الإجتماعية؛
- الإدارة والتشغيل وإعادة النظام والأمن وإنشاء وتشغيل المدارس والمؤسسات الخدميّة.

ويبقى التحدي الأكبر والأصعب هو إعادة السلام لمجتمع مليء بالأحقادوالكراهية ويخوض حربه الأكبر مع نفسه. وتبقى المصالحة تحمل معها المراوغة والإهانة بالنسبة لشعب ما زال يعاني من صدمة مقتل أبنائه أو تعذيبهم أو نفيهم. فالتعايش يعني أكثر من العيش جنبًا إلى جنب لأنه يستوجب درجةً من التفاعل والتعاون عبر خطوط الإنقسام العرقي.

ثالثًا: الحلول

- في المدرسة، يجب إعداد المعلم عبر التدريب المستمر وتطوير الوعي لا سيما مع المناهج للتوقف عند سلبيات العنف والتركيز على تربية السلام وإعداد الطلاب للتعايش في مجتمع متغيّر ومتعدّد الثقافات؛
- تشجيع الممارسات التي تقرب بين الناس خاصة في المجتمعات المتعدّدة وتعزز التسامح والعدل واحترام حقوق الإنسان؛
- تدعيم وتقوية التواصل وحرية التعبير في النضال ضد أشكال التمييز والتهميش؛
- المساهمة في تطوير ثقافة القانون والتفاهم والتعاون ونبذ العنف؛
- التفتيش عن الأسباب الكامنة وراء النزاعات من أجل الوصول إلى جذور المشاكل (الأخطاء السياسية والتوزيع غير المنصف للموارد)؛
- وللوقت دور مهم وأساسي في استتباب المصالحة، وذلك عبر الجهود المبذولة من السلطة السياسية وصولاً إلى القاعدة الشعبية لتعزيز التعايش.

خاتمة

تبيّن لنا في ما تقدم أن المجتمعات ما بعد الصراع تعاني من معضلات إعادة الأمن والإستقرار وعدم الإنسياق في الفشل والأزمات. وقد تطور في سياق تحقيق السلام والإستقرار العديد من النظريات التي تعطي

مسؤولية كبرى للعوامل الخارجية المتمثلة بالقوى الكبرى والمنظمات العالمية والإقليمية. مع العلم أن الأسباب التي أدت إلى الصراع قد تكون داخلية بنيوية وبالتالي يجب إيجاد الحلول لها من الداخل، لكن هذه المجتمعات تبقى قاصرة عن إيجاد الحلول اللازمة للخروج من أزماتها وتأمين الإستقرار. طبعًا تلعب المدرسة دورًا أساسيًا في إعادة اللحمة بين الناس وتثبيت ثقافة الحوار والحلول السلمية، لكن هذا الدور ليس فعالاً بالقدر المطلوب لأن هذه المجتمعات لا تتحمل طول المدة لإعادة الإستقرار لأنها ستنقلب من جديد نحو النزاعات والحروب. فتدريس مادة التاريخ في المدرسة وعدم إيجاد كتاب تاريخ مشترك في المدرسة كحالة لبنان ودول أخرى قد يؤدّي من جديد إلى زيادة النعرات القومية والإثنية لأن السياسات التعليمية المتعلّقة بتدريس التاريخ تفشل بالإعتراف بالتنوع الثقافي والإثني والديني وخلل في إعادة تفسير حدث تاريخي أو التلاعب به. لذلك يبقى أن هذه المجتمعات ما بعد الصراع بحاجة ماسة وسريعة لإيجاد حلول ناجعة على صعيد البشر والحجر وبخاصة إيجاد إطار للاجئين والمشردين والمتمثل في دولة المؤسسات والقانون من خلال الممارسة الديمقراطية والحكم الرشيد في مجتمعات ما بعد الصراع.

عادل خليفة *Adel Khalifé*

دكتوراه في العلوم السياسية فرع القانون الدولي والعلاقات الدولية من جامعة باريس الثانية السوربون. أستاذ محاضر في كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية – الجامعة اللبنانية. مواد التدريس: قانون دولي عام – علاقات دولية – تطور الفكر السياسي – منظمات دولية واقليمية. المؤلفات: اقتصاديات الدول العربية وتحديات التنمية – دار المنهل اللبناني 1996، مدخل إلى العلوم القانونية (بالفرنسية) دار المنهل اللبناني 1997، الفكر السياسي في العصور القديمة والوسطى دار المنهل 2001، السوق العربية المشتركة بين النظرية والتطبيق – مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق 2001 بيروت. مقالات وأبحاث: ترسيم الحدود البحرية بين القانون الدولي والتطبيق العملي. حالة لبنان. في مجلة الغدير. العدد 60 خريف 2012

Adel Khalifé est titulaire d'un Doctorat en sciences politiques et en droit international et relations internationales de l'Université de la Sorbonne (Paris II). Chargé de cours à la Faculté de droit et de sciences politiques et d'administration publique - Université Libanaise Responsable des cours : conflit de lois - les relations internationales - l'évolution de la pensée politique- les organisations internationales et régionales. Publications: économies arabes et les défis du développement - Dar Al Manhal 1996, le Marché commun arabe entre la théorie et la pratique - Centre d'études stratégiques 2001 Articles et recherche: la démarcation de la frontière maritime entre le droit et la pratique internationale. Le cas du Liban.